حالة المعابر في قطاع غزة
2011/9/30 - 2011/9/1

يتناول هذا التقرير من سلسلة حالة المعابر في قطاع غزة، والتي يصدرها المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، أوضاع المعابر الحدودية التجارية وتلك المتعلقة بمرور الأفراد، خلال الفترة من 2011/9/1 وحتى 2011/9/30. ويرصد التقرير أثر استمرار فرض سلطات الاحتلال الحربي الإسرائيلي حصارها الشامل على حياة سكان القطاع المدنيين وعلى أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية. كما يفند التقرير مزاعم السلطات المحتلة التي تروجها حول إدخال تسهيلات على الحصار المستمر للعام الخامس على التوالي. وقد رصد المركز في هذا التقرير، أبرز السمات التي ميزت تلك الفترة، والبالغة 30 يوماً، وكانت كما يلي:

- تؤكد البيانات الواردة في التقرير أن السلطات المحتلة ما زالت تفرض حظراً شاملاً على تصدير كافة منتجات قطاع غزة، وأن نسبة واردات القطاع – من المواد الأساسية والمواد الخام- متدنية للغاية ولا تلبي أدنى احتياجات سكان قطاع غزة.
- أغلق المعبر التجاري الوحيد "كرم أبو سالم" لمدة 12 يوماً (40%)، وقد بلغ عدد الشاحنات الواردة إلى القطاع من خلاله 4140 شاحنة، بمعدل يومي لا يتجاوز 140 شاحنة يومياً، ويمثل هذا المعدل أقل من ربع متوسط (24.5%) عدد الشاحنات التي كانت تورد إلى قطاع غزة يومياً، قبل تشديد الحصار في يونيو 2007، والتي كانت تصل إلى 570 شاحنة يومياً.
- ما تزال أزمة غاز الطهي في قطاع غزة مستمرة بسبب محدودية الطاقة التشغيلية لمعبر كرم أبو سالم للاستجابة لاحتياجات سكان القطاع من الغاز. وقد بلغت الكمية الواردة خلال شهر سبتمبر 2,547 طناً فقط، بمعدل يومي 84.9 طناً، أي ما يعادل 42.5% من الاحتياجات اليومية الحقيقية للسكان، والبالغة 200 طن يومياً في هذا الوقت من العام.
- استمرت السلطات المحتلة في فرض حظر شامل على توريد مواد البناء إلى قطاع غزة لصالح القطاع الخاص، فيما سمحت بتوريد كميات محدودة جداً من تلك المواد لصالح المنظمات الدولية العاملة في قطاع غزة، بلغت 44,590 طناً من مادة الحصمة و6,993 طناً من مادة الأسمنت و1,212 طناً من حديد البناء لصالح مشاريع تديرها تلك المنظمات، وذلك في إطار ما يسمى بالتسهيلات التي أعلنت عنها سلطات الاحتلال قبل أكثر من عام.
- ما زالت سلطات الاحتلال تماطل في تنفيذ قرارها القاضي بإدخال 60 سيارة أسبوعياً إلى القطاع دون إبداء أية أسباب لذلك، رغم مرور أكثر من عام على إعلانها رفع الحظر المفروض على دخول السيارات الصغيرة إلى القطاع. وقد سمحت السلطات المحتلة، خلال الفترة التي يغطيها التقرير، بإدخال 137 سيارة صغيرة فقط، وجراء ذلك ما تزال أسعار السيارات في قطاع غزة مرتفعة.
- استمرت سلطات الاحتلال في تقليص عدد المرضى المسموح بعلاجهم داخل إسرائيل و/أو في مستشفيات القدس والضفة الغربية، حيث سمحت خلال شهر سبتمبر لنحو 650 مريضاً باجتياز معبر بيت حانون، بمعدل لا يزيد عن 22 مريض يومياً، ويمثل ذلك نسبة 44% فقط من المعدل الذي كانت تسمح به السلطات المحتلة خلال النصف الأول من العام 2006. كما سُمح بدخول 76 صحفياً و89 دبلوماسياً و620 موظفاً من العاملين في المنظمات الإنسانية الدولية إلى قطاع غزة، وقد جرى ذلك في ظل إجراءات أمنية معقدة، شملت إعاقة العديد منهم لعدة أيام قبل أن يتمكنوا من الدخول إلى القطاع.
- أغلق معبر بيت حانون في وجه تجار القطاع لمدة 10 أيام، وفي الأيام التي فتح فيها سمح بمرور 1594 تاجراً فقط، بمعدل يومي لا يتجاوز 53 تاجر يومياً. ويعتبر ذلك انخفاضاً عن المعدل اليومي لعدد التجار المسموح بمرورهم عبر المعبر قبل يونيو من العام 2007، حيث كان يسمح بمرور نحو 150 تاجر يومياً (35.3%).
- تواصل سلطات الاحتلال الإسرائيلية منذ ما يزيد عن 52 شهراً حرمان ذوي نحو 700 معتقل في السجون الإسرائيلية من أبناء القطاع من زيارة أبنائهم المعتقلين في سجونها، من دون إبداء أية أسباب لهذا الإجراء غير المبرر، والذي يتعارض مع قواعد القانون الإنساني الدولي.
- ما تزال أزمة السفر إلى خارج قطاع غزة، عبر معبر رفح مستمرة، وما يزال آلاف الفلسطينيين ممن ينتمون إلى الفئات التي شملتها التسهيلات – التي أعلنت عنها السلطات المصرية أواخر شهر مايو - غير قادرين على السفر بسبب

تحديد عدد المسافرين، وارتفاع عدد الراغبين بالسفر بعد طول معاناة خلال السنوات الخمس الأخيرة. وقد بلغ عدد من تمكنوا من مغادرة القطاع خلال الفترة التي يغطيها التقرير نحو 17,000 مواطن، فيما عاد إليه نحو 13,000 مواطن، وقد أرجعت السلطات المصرية نحو 500 مواطن آخر.

- **المعبر التجاري الوحيد لقطاع غزة (كرم أبو سالم)**

أغلقت سلطات الاحتلال الحربي الإسرائيلي المعبر التجاري الوحيد لقطاع غزة خلال الفترة التي يغطيها التقرير لمدة 12 يوماً (40% من إجمالي أيام الفترة)، وسمحت خلال الأيام التي فتحت فيها المعبر بإدخال 4140 شاحنة، بمعدل يومي 140 شاحنة يومياً، وهو ما يمثل 24.5% من عدد الشاحنات التي كانت تورد إلى قطاع غزة قبل تشديد الحصار في يونيو 2007، والبالغة 570 شاحنة يومياً[1].

جدول يوضح عدد شاحنات البضائع الواردة إلى القطاع خلال الشهور الأخيرة مقارنة بعددها قبل فرض الحصار في يونيو 2007

البيان	قبل فرض الحصار في يونيو 2007	خلال شهر (مايو)	خلال شهر (يونيو)	خلال شهر (يوليو)	خلال شهر(اغسطس)	خلال الفترة التي يغطيها التقرير (سبتمبر)
معدل الشاحنات اليومي	570	160	147	143	145	140
نسبة المعدل اليومي مقارنة بالمعدل اليومي قبل يونيو 2007	%100	%28.07	%25.78	%25.08	%25.43	%24.56
العجز في الواردات اليومية	00	410	423	427	425	430
نسبة العجز في الواردات اليومية	%0.0	%71.93	%74.22	%74.92	%74.56	%75.44

[1] - مصدر المعلومات من وزارة الاقتصاد الوطني في غزة.

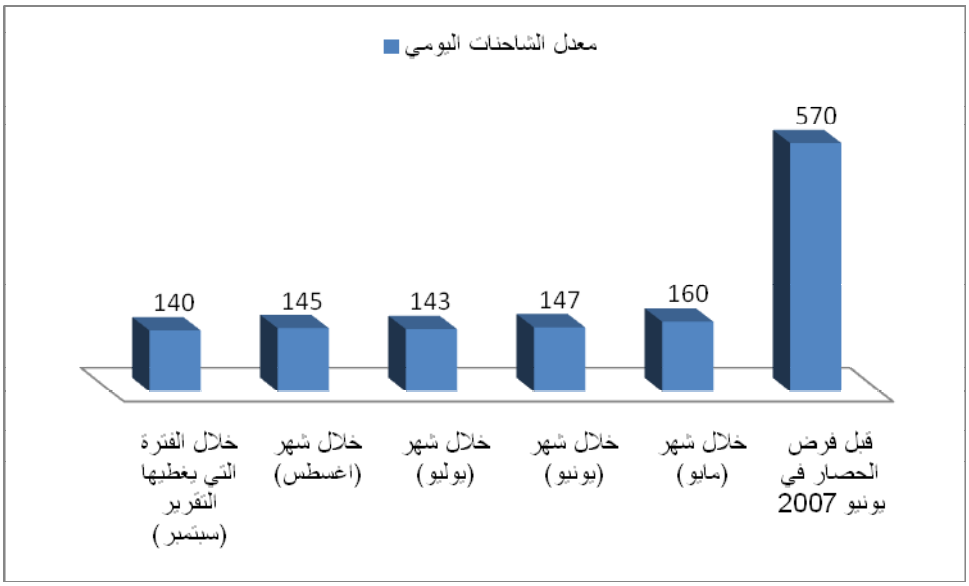

وتؤكد البيانات الواردة في الجدول أعلاه صدقية التحذيرات التي أطلقها المركز، وحذر خلالها من أن تشغيل معبر كرم أبو سالم، كمعبر تجاري وحيد لقطاع غزة، لن يكون كافيًا ولن يفي بكافة احتياجات سكان القطاع التي كانت تورد من 4 معابر تجارية، وتدحض تلك البيانات المزاعم التي تدعيها السلطات المحتلة بشأن إجراءات تخفيف الحصار، والسماح بمضاعفة عدد الشاحنات المسموح بمرورها إلى قطاع غزة، حيث ما زالت نسبة واردات القطاع الفعلية متدنية للغاية ولا تلبي أدنى احتياجات سكان قطاع غزة، علاوة على كون معظمها استهلاكية. وما يزال استيراد العديد من أصناف المواد الخام محظوراً باستثناء عدد محدود جداً منها، وفي أضيق نطاق.

وقد خلق إغلاق معبر المنطار "كارني" مطلع شهر مارس الماضي، والاعتماد على معبر كرم أبو سالم مزيداً من المعيقات في حركة البضائع المحدودة المسموح بمرورها، كما رفع تكاليف النقل والمواصلات التي أدت بدورها إلى ارتفاع أسعار الواردات الغزية وتحميل المصدرين الغزيين للسلع الزراعية المسموح بتصديرها أعباء مالية إضافية. كما يعتبر معبر كرم أبو سالم غير ملائم لصادرات القطاع لعدم احتوائه على التجهيزات اللازمة لنقل البضائع، وسعته المحدودة، التي لا تتناسب وعدد الشاحنات التي كانت تصدر عبر معبر المنطار، قبل تشديد الحصار على قطاع غزة.

- **توريد السيارات الصغيرة إلى القطاع**

ما تزال السلطات المحتلة تماطل في تنفيذ قرارها القاضي بإدخال 60 سيارة أسبوعياً إلى القطاع دون إبداء أية أسباب لذلك، على الرغم من مرور أكثر من عام على إعلانها رفع الحظر المفروض على دخول السيارات الصغيرة إلى القطاع، وذلك بعد منع استمر لنحو ثلاث سنوات. وقد سمحت السلطات المحتلة، خلال الفترة التي يغطيها التقرير بإدخال 137 سيارة فقط، ويعتبر ذلك انخفاضاً كبيراً عن عدد السيارات التي سمح بدخولها خلال شهر يوليو الماضي، حيث سمح بدخول 168 سيارة صغيرة. وقد ارتفع عدد السيارات الإجمالي الذي سمحت بإدخالها إلى القطاع منذ رفع الحظر عن دخولها إلى نحو 1,735 سيارة، وجراء ذلك ما يزال أسعار السيارات في قطاع غزة مرتفع.

جدول يوضح عدد السيارات الواردة إلى القطاع فعلياً مقارنة بعدد السيارات المفترض توريدها

البيان	العدد
عدد السيارات التي دخلت القطاع	1,735
عدد السيارات التي أعلنت إسرائيل السماح بتوريدها	3,600
نسبة السيارات الفعلية إلى عدد السيارات المفترض توريدها	%48.19
الفرق العددي	1,865

المصدر: وزارة الاقتصاد الوطني في قطاع غزة.

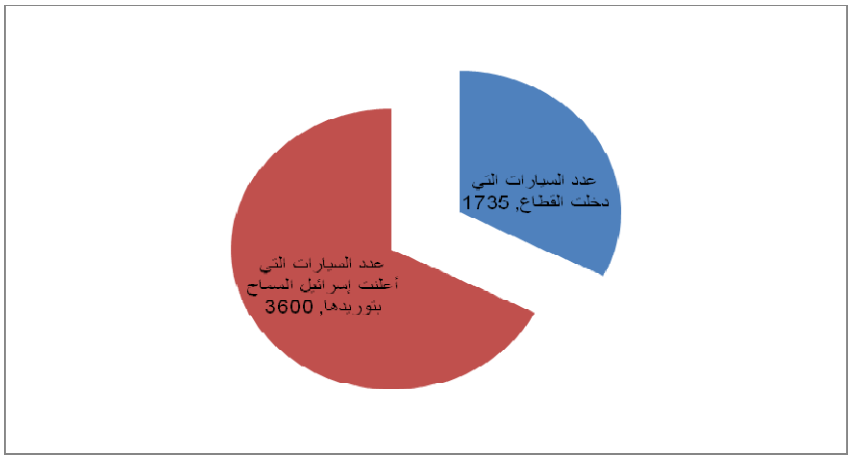

- **الوقود والمحروقات**

قلصت سلطات الاحتلال الإسرائيلية، خلال الفترة التي يغطيها التقرير، إمدادات قطاع غزة بغاز الطهي، ومنعت توريده إلى القطاع لمدة 12 يوماً، فيما سمحت بتوريد كميات محدودة لمدة 18 يوماً فقط. وبلغت الكمية التي سمح بتوريدها 2547 طناً، وبمتوسط يومي لا يزيد عن 85 طن يومياً. ووفقاً لمصادر الهيئة العامة للبترول في غزة فإن الكمية التي وردت إلى القطاع تعادل نحو 42.45% من الاحتياجات اليومية الحقيقية للسكان خلال فترة الصيف، والتي تصل إلى 200 طن يومياً. وقد نجم عن ذلك تكدس الآلاف من اسطوانات الغاز الفارغة في محطات التعبئة والتوزيع، والبالغ عددها 29 محطة في القطاع، والتي اضطرت إلى إغلاق أبوابها في وجه المواطنين. وقد أرجعت الهيئة العامة للبترول في غزة أسباب الأزمة إلى إغلاق سلطات الاحتلال الإسرائيلي معبر ناحل عوز المخصص لواردات قطاع غزة من الوقود (البنزين، السولار، السولار الصناعي والغاز) بشكل نهائي منذ ما يزيد عن عام ونصف، وتحديداً بتاريخ 2010/1/4، وتحويل إمدادات القطاع من الوقود إلى معبر كرم أبو سالم، وهو غير مجهز فنياً لتوريد احتياجات سكان القطاع، حيث لا تزيد طاقته التشغيلية القصوى لتوريد غاز الطهي عن 200 طن يومياً فقط.

جدول يقارن كميات الغاز الواردة خلال الفترة التي يغطيها التقرير مع الاحتياجات الفعلية لسكان القطاع

البيان	المعدل اليومي/ طن	النسبة المئوية
الكمية الواردة خلال شهر سبتمبر	84,9	%42.4
الكمية الواردة خلال شهر اغسطس	94,7	%47.3
الكمية الواردة خلال شهر يوليو	104,4	%52.2
الاحتياجات الحقيقية	200	%100

المصدر: الهيئة العامة للبترول في غزة.

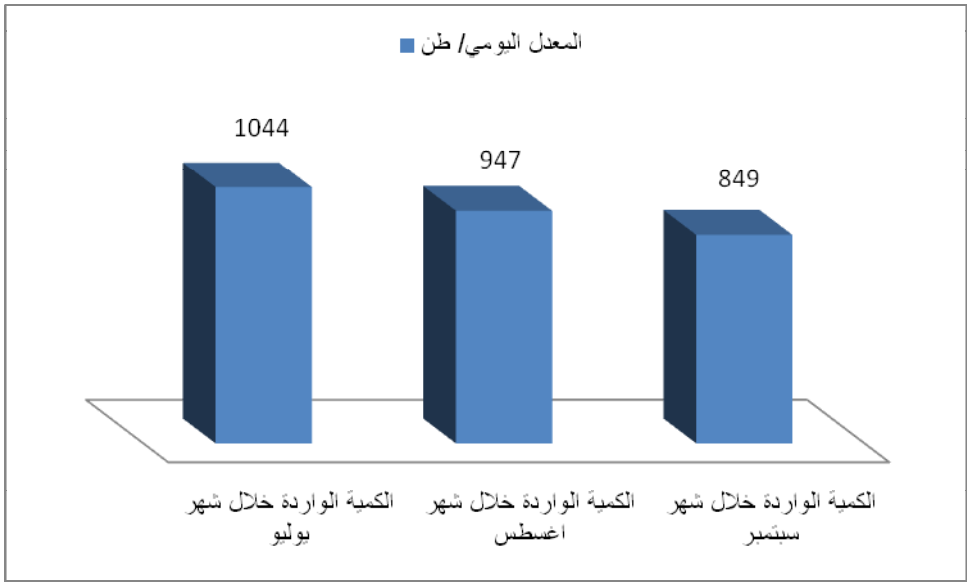

في نفس السياق، لم تورد إلى قطاع غزة خلال الفترة التي يغطيها التقرير أية كميات من البنزين والسولار، حيث يعتمد قطاع غزة في تغطية احتياجاته الحالية من البنزين و السولار على الكميات التي يتم توريدها عبر الأنفاق على الحدود الفلسطينية/ المصرية. جدير بالذكر أن واردات القطاع قبل قرار تقليص الوقود الوارد إلى القطاع كانت تصل إلى نحو 350.000 لتراً من السولار و120.000 لتر بنزين يومياً.

- **مواد البناء**

استمرت سلطات الاحتلال الحربي الإسرائيلي في فرض حظر شامل على توريد مواد البناء إلى قطاع غزة لصالح القطاع الخاص، وذلك منذ 4 أعوام. وقد وافقت السلطات المحتلة على توريد كميات محدودة جداً من تلك المواد لصالح المنظمات الدولية. ووفقاً لمصادر وزارة الاقتصاد الوطني فقد سمحت السلطات المحتلة خلال الفترة التي يغطيها التقرير، بدخول 44,590 طناً من مادة الحصمة و6,993 طناً من مادة الاسمنت و1,212 طناً من حديد البناء لصالح مشاريع وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "الأنروا"، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي "UNDP" ومصلحة مياه بلديات الساحل، والوكالة الامريكية للتنمية، برنامج الغذاء العالمي، سلطة المياه، ومؤسسة أنيرا، وذلك في إطار ما يسمى بالتسهيلات التي أعلنت عنها سلطات الاحتلال منذ يونيو الماضي. كما سمحت خلال نفس الفترة بدخول كميات محدودة من لوازم بناء، أدوات سباكة، الكراميكا والرخام. يشار إلى أن وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين " الأنروا" قد حصلت على موافقة إسرائيلية مبدئية للبدء في تنفيذ 25 مشروعاً فقط، وهي لا تمثل سوى 7% من إجمالي المشاريع التي

تخطط الوكالة لبنائها خلال العامين القادمين، وتعاني الأنروا من بطء شديد في تنفيذ مشروعاتها المذكورة، وذلك للقيود الشديدة المفروضة على توريد مواد البناء الخاصة بها.

جدول يقارن بين كمية الاسمنت الواردة إلى القطاع والاحتياجات الفعلية خلال الشهور الأخيرة

	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر	يناير	فبراير	مارس	ابريل	مايو	يونيو	يوليو	أغسطس	سبتمبر	الإجمالي
الاحتياجات الشهرية/طن	93,000	90,000	93,000	93,000	84,000	93,000	90,000	93,000	90,000	93,000	93,000	90,000	1,095,000
الواردات الفعلية/طن	1,054	1,893	436	720	2,094	2,940	1,890	8,988	4,112	8,017	4,888	6,993	44,025
النسبة المئوية	1.13 %	2.10 %	0.46 %	0.77 %	2.49 %	3.16 %	%2.10	%9.66	4.56 %	%8.62	%5.25	%7.77	%4,02

المصدر: وزارة الاقتصاد الوطني في قطاع غزة.

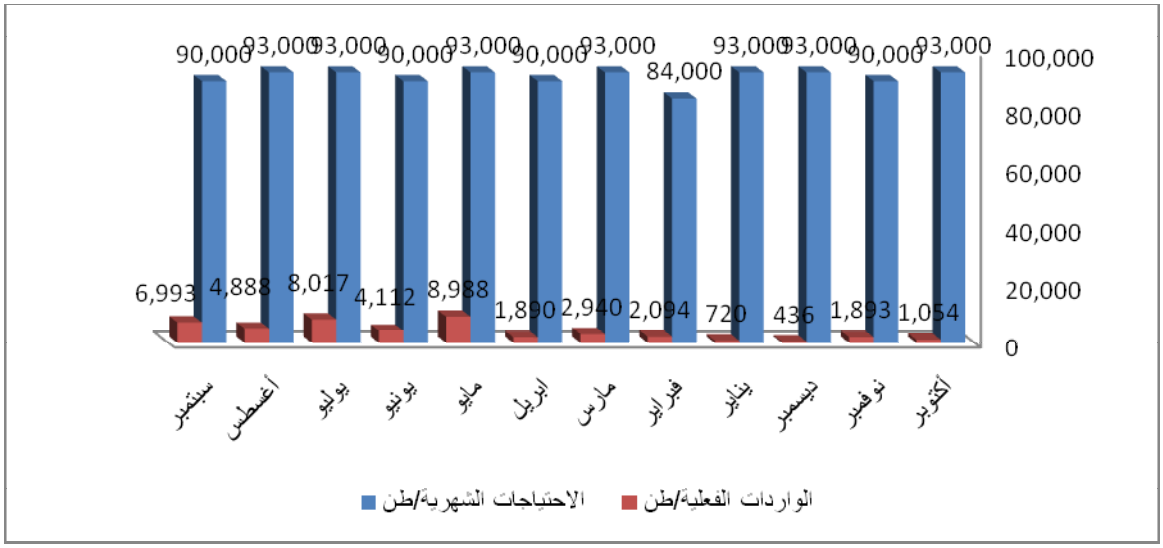

وتشير البيانات الواردة في الجدول أعلاه إلى أن كمية الاسمنت التي سمح بتوريدها لصالح المنظمات الدولية خلال الفترة التي يغطيها التقرير (6,993 طناً) محدودة جداً، ولا تتجاوز 7.77% من الاحتياجات الشهرية لقطاع غزة في الأوضاع العادية، وقبل فرض الحصار على قطاع غزة ومنع دخول مواد البناء منذ 4 سنوات، والبالغة 93,000 طن.

جدول يقارن بين كميات مادة الحصمة الواردة إلى القطاع والاحتياجات الفعلية خلال الشهور الأخيرة

	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر	يناير	فبراير	مارس	ابريل	مايو	يونيو	يوليو	اغسطس	سبتمبر	الإجمالي
الاحتياجات الشهرية/طن	77,500	75,000	77,500	77,500	70,000	77,500	75,000	77,500	75,000	77,500	77,500	75,000	912,000
الواردات الفعلية/طن	7,980	17,833	14,700	10,010	26,873	70,000	158	26,579	29,900	37,824	48,604	44,590	335,047
النسبة المئوية	%10.29	%23.77	%18.96	%12.91	%38.39	%90.32	%0.21	%34.29	%39.86	%48.80	%62.7	%59.45	%36.73

المصدر: وزارة الاقتصاد الوطني في قطاع غزة.

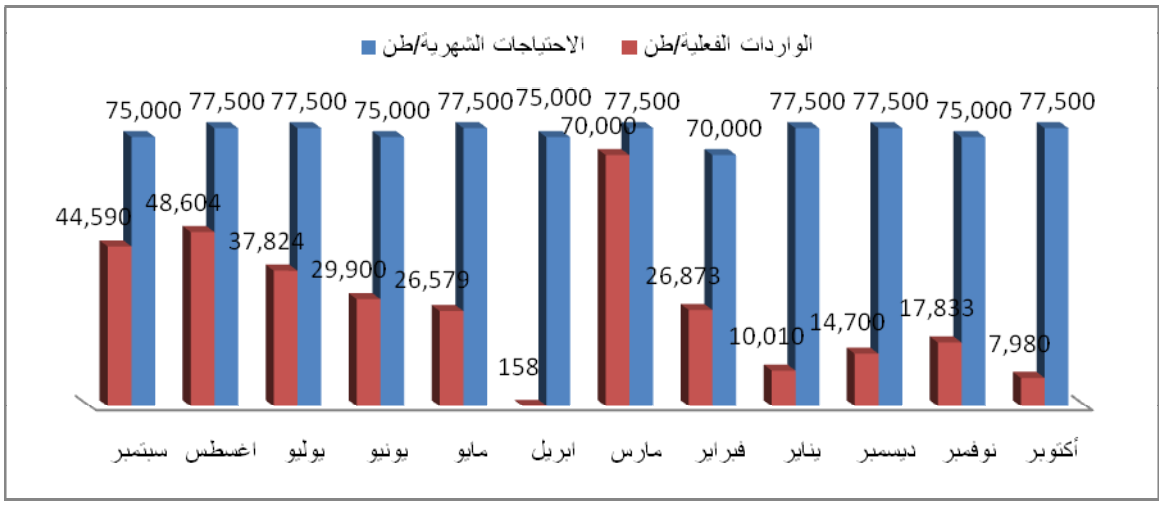

ويلاحظ من البيانات الواردة في الجدول أعلاه إلى أن كمية مادة الحصمة التي سمح بتوريدها لصالح المنظمات الدولية خلال الفترة التي يغطيها التقرير بلغت 44,590 طناً، وهي كمية محدودة جداً ولا تتجاوز 59.45% من الاحتياجات الحقيقية لقطاع غزة في الأوضاع الطبيعية، والبالغة 77,500 طن قبل فرض الحصار على قطاع غزة، ومنع دخول مواد البناء منذ 4 سنوات.

جدول يقارن بين كمية حديد البناء الواردة إلى القطاع والاحتياجات الفعلية خلال الشهور الأخيرة

	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر	يناير	فبراير	مارس	ابريل	مايو	يونيو	يوليو	اغسطس	سبتمبر	الإجمالي
الاحتياجات الشهرية/طن	62,000	60,000	62,000	62,000	56,000	62,000	60,000	62,000	60,000	62,000	62,000	60,000	730,000
الواردات الفعلية/طن	569	269	252	354	956	659	231	835	637	1,735	1,134	1,212	8,833
النسبة المئوية	%0.91	%0.44	%0.40	%0.57	%1.70	%1.06	%0.38	%1.34	%1.06	%2.79	%1.82	%2.02	%1.21

المصدر: وزارة الاقتصاد الوطني في قطاع غزة.

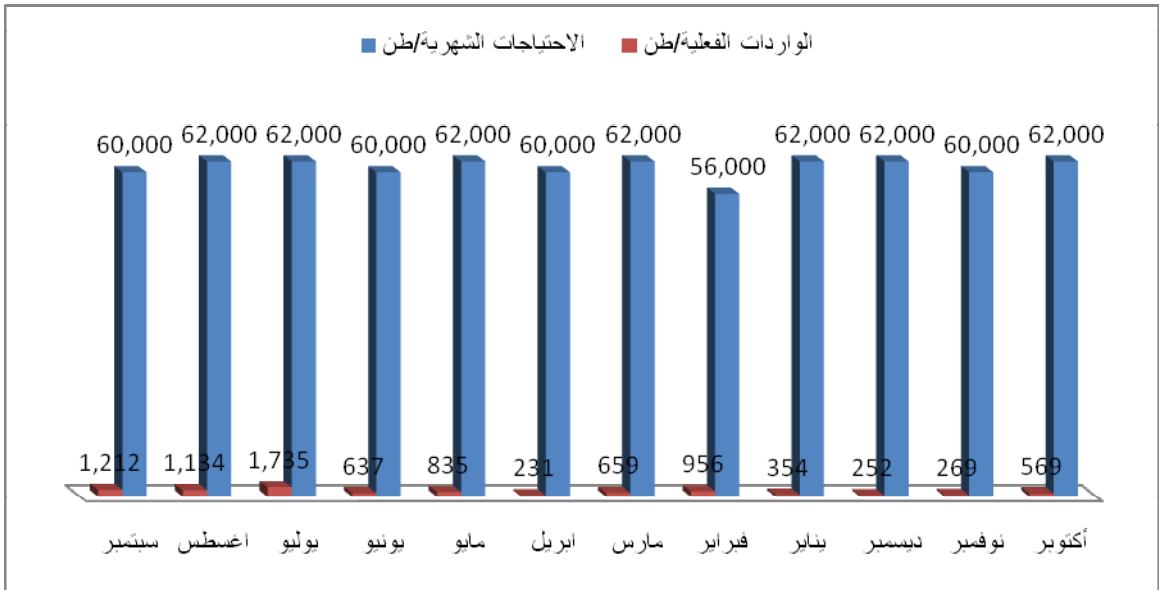

ويستدل من البيانات الواردة في الجدول أعلاه إلى أن كمية حديد البناء التي سمح بتوريدها لصالح المنظمات الدولية خلال الفترة التي يغطيها التقرير بلغت 1,212 طن، وهي كمية محدودة جداً، ولا تتجاوز 2.02% من الاحتياجات الشهرية لقطاع غزة في الأوضاع العادية، وقبل فرض الحصار على قطاع غزة ومنع دخول مواد البناء منذ 4 سنوات، والبالغة 62,000 طن.

المعابر المخصصة لحركة وتنقل الأفراد

أولاً: معبر بيت حانون (ايريز):

ما زالت سلطات الاحتلال الإسرائيلي تغلق المعبر أمام حركة وتنقل سكان القطاع، وتسمح بمرور فئات محدودة، هي: 1) المرضى من ذوي الحالات الخطيرة؛ 2) المواطنون العرب حملة الجنسية الإسرائيلية؛ 3) الصحافيون الأجانب؛ 4) العاملون في المنظمات الدولية الإنسانية؛ 5) التجار ورجال الأعمال و6) المسافرون عبر معبر الكرامة، وتتم إجراءات تنقل وسفر تلك الفئات وسط قيود مشددة، تتخللها ساعات انتظار طويلة في معظم الأحيان، ووفقاً لما أفادت به هيئة الارتباط المدني في وزارة الشؤون المدنية، فقد أغلقت سلطات الاحتلال الحربي الإسرائيلي المعبر في وجه هذه الفئات إغلاقاً تاماً لمدة 6 أيام (يوم السبت من كل أسبوع).

كما واصلت السلطات المحتلة سياستها الهادفة لتقليص عدد المرضى المسموح بعلاجهم داخل إسرائيل و/أو في مستشفيات القدس والضفة الغربية، وواصلت منع المصابين بأمراض فقدان البصر وبتر الأعضاء، من اجتياز معبر بيت حانون للوصول إلى المستشفيات لتلقي العلاج، بدعوى أن حالاتهم لا تحتاج إلى إنقاذ حياة، وإنما يحتاجون إلى تجويد حياتهم. وقد أغلق المعبر أمام مرور مرضى القطاع المحولين إلى المستشفيات الإسرائيلية و/أو الفلسطينية في الضفة الغربية لمدة 6 أيام بشكل تام، بينما فتح المعبر جزئياً وسُمح بمرور نحو 650 مريضاً، بمعدل يقل عن 22 مريض يومياً، ويمثل ذلك اقل من 85 % من نسبة المرضى الذين سمح بدخولهم شهر يوليو الماضي (26 مريض يومياً)، و44% فقط من المعدل الذي كانت تسمح به السلطات المحتلة خلال النصف الأول من العام 2006.

جدول بعدد المرضى الذين سمح لهم بالسفر مقارنة بعددهم قبل فرض الحصار في يونيو 2007

البيان	العدد	النسبة المئوية
عدد المرضى قبل فرض الحصار	50	%100
عدد المرضى خلال شهر يوليو	26	%52
عدد المرضى خلال شهر أغسطس	18	%35
عدد المرضى خلال شهر سبتمبر	22	%44

المصدر: هيئة الشؤون المدنية في قطاع غزة.

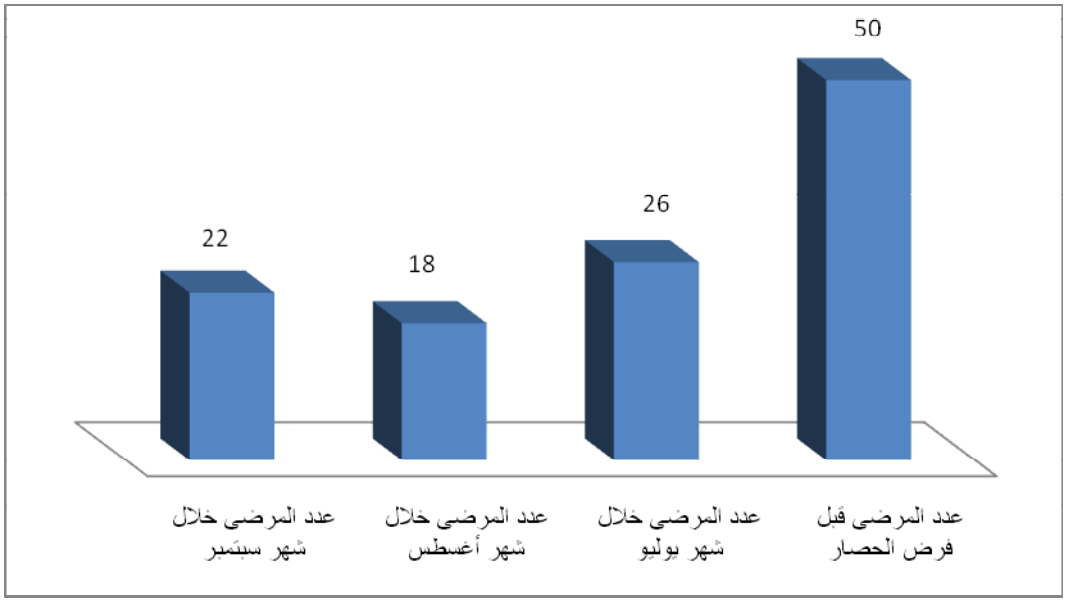

من ناحية أخرى تواصل السلطات المحتلة فرض قيود مشددة على مرور الصحافيين والدبلوماسيين والعاملين في المنظمات الإنسانية الدولية إلى قطاع غزة. وقد سمحت خلال الفترة التي يغطيها التقرير، بدخول 76 صحفياً، 89 دبلوماسياً و620 موظفاً من العاملين في المنظمات الإنسانية الدولية. وقد جرى ذلك في ظل إجراءات أمنية معقدة، شملت إعاقة العديد منهم لعدة أيام قبل أن يتمكنوا من الدخول إلى القطاع. كما أغلق المعبر في وجه تجار القطاع خلال الفترة التي يغطيها التقرير لمدة 10 أيام، وخلال الأيام التي فتح المعبر أمامهم سمح بمرور 1,594 تاجر فقط، أي بمعدل يومي لا يتجاوز 53 تاجر يومياً طيلة أيام الفترة. ويعتبر ذلك انخفاضاً حاداً عن العدد المحدود من التجار الذي كانت تسمح بمرورهم عبر المعبر قبل يونيو من العام 2007، حيث كانت تسمح بمرور نحو 150 تاجر يومياً[2].

[2] - المصدر: هيئة الشؤون المدنية في قطاع غزة.

زيارات المعتقلين

تواصل سلطات الاحتلال الإسرائيلية منذ ما يزيد عن 52 شهراً حرمان ذوي المعتقلين الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية من سكان القطاع من زيارة أبنائهم المعتقلين في سجونها. وكانت سلطات الاحتلال قد منعت أهالي نحو 700 معتقل جميعهم من أبناء القطاع، موزعين على جميع السجون الإسرائيلية من زيارة أبنائهم، منذ يوم 2007/6/6، من دون إبداء أية أسباب لهذا الإجراء غير المبرر، والذي يتعارض مع قواعد القانون الدولي الإنساني، وخاصة المادة 116 من اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949، الخاصة بحماية المدنيين في أوقات الحرب، والتي تنص على أن: " يسمح لكل شخص معتقل باستقبال زائريه، وعلى الأخص أقاربه، على فترات منتظمة، وبقدر ما يمكن من التواتر. ويسمح للمعتقلين بزيارة عائلاتهم في الحالات العاجلة، بقدر الاستطاعة، وبخاصة في حالة وفاة أحد الأقارب أو مرضه بمرض خطير.

ثانياً: معبر رفح البري

تواصلت خلال الفترة التي يغطيها التقرير معاناة سكان قطاع غزة الراغبين في السفر للخارج عبر معبر رفح الحدودي، ولم يشعر سكان القطاع بتحسن حقيقي منذ إعلان السلطات المصرية أواخر شهر مايو الماضي إدخال تحسينات على عمل معبر رفح الحدودي[3]. ووفقاً لمتابعات المركز فان أزمة السفر ما زالت قائمة ولم تنته، وأن آلاف المسجلين ما زالوا ينتظرون دورهم في السفر نتيجة العدد المحدود المسموح بسفره يومياً. ووفقاً لمعلومات هيئة المعابر والحدود فقد تمكن خلال الفترة التي يغطيها التقرير نحو 17,000 مواطن من مغادرة القطاع، وعاد إليه نحو 13,000 مواطن، فيما أرجعت السلطات المصرية نحو 500 مواطن آخر. وقد أغلق المعبر أيام العطل الأسبوعية (الجمعة من كل أسبوع) والإجازات الرسمية (أغلق بتاريخ 2011/9/1 بمناسبة عيد الفطر).

[3] - شملت التحسينات زيادة ساعات تشغيل المعبر من الساعة 9 صباحاً إلي الساعة 5 مساءً، وتطبيق آلية دخول المواطنين الفلسطينيين إلى الأراضي المصرية وفقا للآلية المعمول بها قبل إغلاق سلطات الاحتلال الإسرائيلي للمعبر في حزيران 2006، والتي تنص على إعفاء السيدات الفلسطينيات بمختلف أعمارهن، الذكور أقل من 18 عاماً وأكثر من 40 عاماً والمرضى الحاصلين على تحويلة طبية، الطلاب الدارسين في الجامعات المصرية والخارج وأصحاب الاقامات من شرط الحصول على تأشيرة دخول مسبقة. وللمزيد انظر بيان المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان الصادر بتاريخ 2011/5/26.

التوصيات:

يدعو المركز المجتمع الدولي، وخاصة الأطراف السامية المتعاقدة على اتفاقية جنيف الرابعة للعام 1949، والخاصة بحماية المدنيين في أوقات الحرب، إلى:

1. الضغط المتواصل على السلطات الحربية الإسرائيلية المحتلة، لإجبارها على فتح كافة معابر القطاع الحدودية التجارية والمخصصة لحركة وتنقل الأفراد بشكل عاجل وفوري، وذلك من أجل تمكين السكان المدنيين في قطاع غزة من تأهيل وإعادة بناء وإصلاح كافة أشكال التدمير الذي لحق بممتلكاتهم وأعيانهم المدنية. وتمتعهم بحقوقهم المدنية والسياسية، فضلاً عن حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
2. التدخل الفوري والعاجل من أجل ضمان احترام قواعد القانون الدولي الإنساني، والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وذلك من أجل وقف التدهور الخطير في الأوضاع الإنسانية للسكان المدنيين في قطاع غزة.
3. إجبار السلطات الحربية الإسرائيلية على وقف استخدام سياسة العقوبات الجماعية التي تفرضها على سكان القطاع، بما في ذلك تشديد وإحكام إغلاق المعابر الحدودية للقطاع، والتي تؤدي إلى تدهور خطير في تمتع السكان المدنيين بحقوقهم الاقتصادية والاجتماعية.
4. تذكير دولة إسرائيل بالالتزامات الواجبة عليها، باعتبارها القوة المحتلة لقطاع غزة، حيال السكان فيه، وفقا للمادة 55 من اتفاقية جنيف للعام 1949، والتي تنص على أن " من واجب دولة الاحتلال أن تعمل، بأقصى ما تسمح به وسائلها، على تزويد السكان بالمؤن الغذائية والإمدادات الطبية، ومن واجبها على الأخص أن تستورد ما يلزم من الأغذية والمهمات الطبية وغيرها إذا ما كانت موارد الأراضي المحتلة غير كافية. ولا يجوز لدولة الاحتلال أن تستولي على أغذية أو إمدادات أو مهمات طبية مما هو موجود في الأراضي المحتلة، وعليها أن تراعي احتياجات السكان المدنيين". على الأطراف السامية المتعاقدة لاتفاقية جنيف الرابعة أن تقف أمام واجباتها كما نصت عليها المادة الأولى من الاتفاقية والقاضية بضمان تطبيق هذه الاتفاقية من قبل دولة الاحتلال الحربي الإسرائيلي لحماية المدنيين الفلسطينيين.
5. يدعو السلطات المصرية إلى اتخاذ المزيد من التسهيلات على حركة معبر رفح، وخاصة زيادة عدد المسافرين، ومد ساعات العمل، وذلك لحل مشكلة آلاف المواطنين الفلسطينيين الراغبين في السفر عبر معبر رفح البري، وخاصة في فصل الصيف، الذي تتضاعف فيه أعداد المسافرين.

بتمويل من الاتحاد الأوروبي ودعم من أوكسفام نوفب